

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والستون

الجلسة ٦٨٦٤

الجمعة، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هارديب سنغ بوري	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ليتشيف
	أذربيجان	السيد مهديف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مبيو
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد سون شياو بو
	فرنسا	السيد بريث غواتيريث
	غواتيمالا	السيدة لو فراي دو إيلين
	كولومبيا	السيدة دوارتي
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2012/722)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2012/722)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جنوب السودان والسودان للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2012/844، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/722 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، ألمانيا، باكستان، البرتغال، توغو، جنوب أفريقيا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، كولومبيا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٧٥ (٢٠١٢).

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إننا نرحب باتخاذ القرار ٢٠٧٥ (٢٠١٢). كما أن باكستان تؤيد الحل السلمي لجميع المسائل العالقة بين السودان وجنوب السودان. ونشيد بالقرارات التي اتخذتها القيادة السياسية في كلا البلدين، وأسفرت عن توقيع عدة اتفاقات بشأن عدد من المسائل الخلافية بين الجانبين. ويجدون الأمل في أن يواصل الجانبان إظهار هذه الإرادة السياسية فيما يخص حل المسائل العالقة المتبقية.

لقد أيدت باكستان على الدوام وستواصل تأييدها للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، الذي يضطلع بدور محوري فيما يتعلق بحل المسائل المرتبطة بالقارة الأفريقية. كما أننا نشيد بالجهود التي يبذلها رئيس فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالسودان وجنوب السودان، الرئيس مبيكي. ويتعين على مجلس الأمن مواصلة القيام بدور بناء ومتوازن فيما يخص معالجة الحالة بين السودان وجنوب السودان، ويتعين أن يظل موحد الصفوف خلف الاتحاد الأفريقي، بهدف إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في المنطقة. ومن المهم أن يبقى المجلس ثابتاً في دعمه لقرارات الاتحاد الأفريقي، فيما يتعلق بالحالة بين السودان وجنوب السودان. كما يمكن أن تقوض استجابة انتقائية لقرارات الاتحاد الأفريقي، الحل السلمي للمسائل العالقة، بين البلدين.

في رأينا، كان على القرار أن يشير أيضاً إلى البيان الذي أصدره مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في ٣ آب/أغسطس، الذي لا يزال يشكل جزءاً أساسياً، لا يتجزأ

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جنوب السودان.

السيد نازاريو (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): تعرب جمهورية جنوب السودان عن امتنانها لجميع أعضاء مجلس الأمن، على دعمهم واهتمامهم المستمرين برفاهية شعب جنوب السودان، والسودان ومنطقة أبيي.

إن جمهورية جنوب السودان ترحب بالتوقيع على اتفاق تعاون في ٢٧ أيلول/سبتمبر، بما في ذلك ثمانية اتفاقات فرعية محددة مع جمهورية السودان. وتبين تلك الاتفاقات التزام حكومتي بإقامة علاقات سلمية ومزدهرة بين دولتنا لصالح شعبيها. ويمثل حل مسألة الوضع النهائي لأبيي عنصرا حاسما للسلام والاستقرار الدائمين، اللذين نسعى جميعا لتحقيقهما في منطقتنا. لهذا السبب، فإن جمهورية جنوب السودان تقبل تماما التقرير المقدم من فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي يتضمن توصية محددة، كانت قد قدمت لأول مرة للطرفين في ٢١ أيلول/سبتمبر، عن الكيفية التي ينبغي بها حل مسألة أبيي. ووفقا لاتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ وجميع الاتفاقات اللاحقة، فالتقرير يدعو إلى استفتاء يجري في منطقة أبيي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

كما نرحب بتأييد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول لاقتراح فريق التنفيذ المؤرخ في ٢١ أيلول/سبتمبر. كما دعا مجلس السلام والأمن الطرفين للتفاوض لمدة ستة أسابيع أخرى بشأن مسألة أبيي من أجل استكشاف ما إذا كان من الممكن أن يتوصلا إلى اتفاق نهائي على المستوى الثنائي. إذا لم يتفق الطرفان، فقد أعرب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن عزمه على الإعلان عن الاقتراح الأخير لفريق التنفيذ بشأن أبيي بوصفه نهائيا وملزما للطرفين. وتعرب حكومتي عن أسفها

من سلسلة القرارات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي بشأن الحالة بين السودان وجنوب السودان. وتثني باكستان وتؤيد تماما الدور الهام الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، فيما يخص صون الأمن والاستقرار في أبيي، وفقا لولايتها. كما سنواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم وقابل للاستمرار بين السودان وجنوب السودان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): سيدي الرئيس، أشكركم وكذلك جميع أعضاء مجلس الأمن الموقرين، على إعطائنا الفرصة للمشاركة في الجلسة الخاصة باتخاذ هذا القرار الفني، الذي يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وأود أن أعبر عن شكرنا لجميع أعضاء المجلس على تفهمهم، وعلى موافقتهم على هذا القرار، بهذه الصيغة.

من جانبي، أؤكد لكم أننا في حكومة السودان، سنعمل مع إخوتنا في حكومة جنوب السودان، من أجل التوصل إلى حل مرض بشأن أبيي، وأشيد باللغة التي وردت في هذا القرار التي أشارت إلى حث الدولتين على التفاوض، بغية التوصل إلى حل نهائي حول أبيي.

كما أود أن أنبه إلى أن فرض أي حل قسري أو أحادي لا يراعي المعادلة الحساسة للمجتمعات البشرية الموجودة، في أبيي، لن يحقق السلم والأمن في المنطقة، وهذا في تقديري همنا جميعا، نحن في حكومتي السودان وجنوب السودان، وكذلك جميع أعضاء مجلس الأمن، فيما يخص التوصل إلى تحقيق الأمن والسلم، ونهئى بيئة سليمة لتطبيع العلاقات بين الدولتين الشقيقتين، تمكنهما من تنفيذ الاتفاقات التسعة، التي تم التوصل إليها مؤخرا في أديس أبابا.

تقليص حجم القوة في الوقت المناسب. كما أنه نظرا للأحداث المؤسفة التي وقعت في منطقة أبيي خلال هذا الأسبوع، مما أدى إلى الوفاة المؤسفة لأحد موظفي القوة من جنوب السودان، فإن وجود المجتمع الدولي في أبيي لا يزال أمرا هاما. ولهذا الغرض، تلتزم حكومة جنوب السودان بالتوقيع على اتفاق مركز القوات للقوة، في الأسبوع المقبل.

إن سكان أبيي يستحقون العودة إلى ديارهم بعد نزوحهم في أيار/مايو ٢٠١١، والعيش في سلام وأمن. ونحن نرحب بجميع المبادرات المضطلع بها على الصعيد المحلي لدعم النازحين وإعادة الإعمار والمصالحة. لقد كان موقفنا دائما أنه يجب على قبيلتي دينكا نفوك والمسيرية أن تعمل معا للتصدي سلميا للتحديات المشتركة التي تواجههما. بغية ضمان التوصل إلى اتفاق شامل حقا بين السودان وجنوب السودان، على النحو المطلوب في القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، نأمل أن يوافق مجلس الأمن على توصيات وقرارات الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بأبيي وجميع المسائل الأخرى العالقة بين الطرفين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

لأن الرئيس كبير والرئيس البشير لم يتمكننا من التوصل إلى اتفاق بشأن أبيي في مؤتمر قمتهما الذي عقده مؤخرًا، في نهاية أيلول/سبتمبر.

إن حكومتي بالطبع على استعداد تام للدخول في مزيد من المفاوضات بشأن أبيي ضمن الإطار الزمني المحدد من قبل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وقد بعثت دعوة إلى الرئيس البشير لزيارة جوبا. كما أننا سنواصل أيضا الترحيب بأي اقتراحات من جانب شركائنا في المجتمع الدولي بشأن سبل المضي قدما. وكمؤشر آخر على حسن نيتنا، أصدر الرئيس المشارك من جنوب السودان للجنة الرقابة المشتركة في أبيي بيانا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر مفاده أنه من أجل تحقيق السلام، ستقبل جنوب السودان مرشحي جمهورية السودان لمنصي نائب الحاكم ورئيس مجلس منطقة أبيي.

وتعرب جمهورية جنوب السودان عن امتنانها لمجلس الأمن لتحديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، التي أثبتت أنها عنصر فعال لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة أبيي. كما تود حكومة بلدي الإعراب مرة أخرى عن امتنانها العميق لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية لمساهمتها بقوات في البعثة ولبلدتها جهودا دؤوبة من أجل تعزيز السلام والأمن في منطقتنا المشتركة. ونحيط علما برغبة مجلس الأمن